

## واقع الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل

### محافظة حضرموت – اليمن - دراسة ميدانية –

خالد محمد الجابري\*      آسيا حسين عبيد\*      تميم العبد باموسى\*  
حبيبة عوض خبه\*      عبير عمر بن بريك\*      عصماء عبدالمنعم الأحمدى\*  
محمد سالم المخزومي\*      علي ناصر بازريقة\*

تاريخ تسلّم البحث : 2021/12/6م

تاريخ قبول النشر : 2022/4/5م

#### الملخص

سعت الدراسة إلى الكشف عن واقع الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث في ساحل محافظة حضرموت، وتحديد أبعادها ومتطلبات تحقيقها إضافة إلى التعرف إلى المعوقات القانونية والتنظيمية التي تحول دون تطبيقها في المنظمات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي فقد جمعت البيانات عن طريق الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات الأولية كما تم تحليل هذه البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج (spss) وبعض الأساليب الإحصائية الأخرى، وقد حددت عينة عشوائية للدراسة يبلغ عددها (97) منظمة بواقع 187 مفردة، وشكلت هذه العينة نسبة 30% من إجمالي المنظمات المصرح بنشاطها في ساحل محافظة حضرموت. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تواجه منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت مشاكل في تنوع مصادر دخلها، وتوجد أمام هذه المنظمات معوقات تنظيمية تحول دون تطبيقها للاستدامة المالية، في حين أشارت النتائج إلى أن المنظمات تمتلك القدرة على تقديم خدمات متنوعة، وتتميز بقدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها تجاه المجتمع، وتتمتع بالقدرة على الاستمرار في تقديم المنح في أوقات الأزمات، وتوفر مستوى من الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث العاملة في ساحل محافظة حضرموت، كما تمتلك لوائح قانونية مرنة تتيح المجال أمامها لتطبيق الاستدامة المالية. وقد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها العمل على تبني آليات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في منظمات القطاع الثالث وذلك من خلال التركيز على المشاريع التي تعمل على توليد الدخل الذاتي، والإسهام في توفير فرص الاكتفاء الذاتي للمنظمة مما يكفل تراجع اعتمادها على التمويل الخارجي، وضرورة معالجة القصور في الجوانب التنظيمية من خلال تبني مجموعة من الآليات أبرزها بناء الخطط التشغيلية المتطورة والبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية، والعمل على استقطاب كوادر متخصصة في تنمية الموارد المالية. **الكلمات المفتاحية:** الاستدامة المالية، منظمات القطاع الثالث.

#### المقدمة:

أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة حيث أسهمت في معالجة الكثير من مشاكل الحصول على التمويل باعتبارها عنصراً أساسياً لاستمرار الأنشطة والوفاء بالالتزامات للعديد من المنظمات، كما أن الظروف الاقتصادية المتقلبة التي يمر بها العالم مؤخراً أصبحت خطراً يهدد البقاء والنمو للكثير من المنظمات، وذلك لما لها من آثار سلبية تحد من قدرتها المالية هذا الأمر الذي جعلها تسعى جاهدة نحو تطبيق الاستدامة المالية.

تعد الاستدامة المالية إحدى المفاهيم الحديثة في علم المالية العامة المهتمة بقدرة المنظمة على إدارة أنشطتها بالاعتماد على مواردها الذاتية على المدى الطويل، إذ تعني الاعتماد مستقبلاً على ما تقوم به المنظمة من عمل مستدام اليوم من حيث إبقاء الأنظمة متنوعة ومنتجة، وقد احتلت الاستدامة المالية

\* قسم إدارة الأعمال - كلية العلوم الإدارية - جامعة حضرموت.

بما يولد لها الدخل الذاتي والتوزيع في مصادر تمويلها بما يضمن لها التمتع بالاستقلال الذاتي، ويؤدي إلى التخفيف من اعتمادها على دعم المانحين وربما التخلي عن هذا الدعم بشكل كلي مستقبلاً.

#### مشكلة الدراسة:

تعد منظمات القطاع الثالث في اليمن من أكثر المنظمات نشاطاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووفقاً لمؤشر استدامة منظمات القطاع الثالث عام 2018 قدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بحلول نهاية العام عن وجود ما يقرب من (13200) منظمة في جميع أنحاء اليمن تشمل المنظمات النشطة وغير النشطة على حد سواء (مارتا كولبورن، 2020، ص10)، إذ يظهر هذا الرقم نمواً سريعاً في أعداد المنظمات بهذا القطاع، وإن كان هذا الأمر يعد إيجابياً للمجتمع ويشير إلى إدراكه لأهمية القطاع الثالث في التنمية المجتمعية إلا أنه لا يعد كذلك على مستوى المنظمة حيث يؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المنظمات في عملية الحصول على المنح المختلفة مما يضاعف مشاكل التمويل أمامها، كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتدهورة التي تعيشها اليمن منذ عام 2014، قد ألقت بظلالها السلبية على منظمات القطاع الثالث، على سبيل المثال كان نتيجتها انخفاضاً في التمويل المقدم لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لليمن بشكل كبير عام 2020، ويُعزى هذه الانخفاض في المقام الأول إلى انخفاض الإسهامات المقدمة من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والإمارات والمملكة المتحدة، إذ بلغ التمويل في عام 2018 (2.72) مليار دولار، وفي عام 2019 بلغ (423.9) مليون دولار، وفي عام 2020 لم يبلغ التمويل سوى (198) مليون دولار (مارتا كولبورن، 2020، ص15)، ورغم التحديات المتزايدة فيما يخص التمويل، إلا إنه لا يخفى على أحد الأثر الفعال الذي أثرته منظمات

بالإشارة إلى اتجاه منظمات القطاع الثالث نحو تبني تطبيق الاستدامة المالية، وذلك انطلاقاً من كون مشاكل التمويل أحد أكبر التحديات التي تواجهها، وتكمن أهمية هذه المنظمات في كونها أحد أهم عوامل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات عبر برامجها المختلفة، والتي تسهم في تقليص فجوة التفاوت الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، وفي ظل ظروف معيشية سيئة يعاني أهل اليمن من ارتفاع معدلات الفقر وزيادة نسبة البطالة وكذلك ارتفاع الأسعار وغير ذلك، يجب أن يبرز أثر المنظمات التنموية وينشط عملها ويوفر لها كل الإمكانيات المتاحة كي تستطيع خدمة المجتمع وإغاثة الناس والدفاع عن الحقوق والحريات وخصوصاً في ظل غياب مؤسسات الدولة في ظل الظروف الراهنة.

وتتمتع منظمات القطاع الثالث في ساحل محافظة حضرموت بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، وتزاول عملها بشكل رسمي من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتسعى إلى التميز في العمل الخيري والتنموي لبناء مجتمع أكثر استقراراً، إلا أنه في أواخر مارس 2015 قلل المانحون من تواجدهم داخل اليمن وتفضيلهم لنموذج الإدارة عن بعد، مما أدى إلى خلق تحديات أمام هذه المنظمات بسبب عدم قدرة المانحين على التواصل المباشر معها، الأمر الذي جعل العديد من هذه المنظمات تفقد فرصة الحصول على الموارد المالية سواء كان المانحون أو أصحاب المصالح لا يدركون وجودها أم كانوا غير مدركين للبرامج والأهداف التي تسعى إليها. ولهذا كان على منظمات القطاع الثالث العاملة في ساحل محافظة حضرموت البحث عن الطرائق التي من الممكن استخدامها لتقليل اعتمادها على المانحين، وكان الحل الأمثل أمام هذه المنظمات هو تطبيق الاستدامة المالية إذ سوف تساعدها على الاستغلال الأمثل لإمكانياتها المختلفة سواء الداخلية أم الخارجية

1- تقديم صورة واضحة عن موضوع الاستدامة المالية كموضوع حديث، من خلال تحديد أبعادها في منظمات القطاع الثالث وتوضيح أثرها في تحقيق الاستقرار المالي.

2- تعدد من أوائل الدراسات التي ابرزت أهمية الاستدامة المالية لمنظمات القطاع الثالث في ساحل محافظة حضرموت.

3- فتح آفاق أمام الباحثين لدراسات جديدة مستقبلاً تتناول هذا الموضوع الحديث.

4- الإسهام في إيجاد الحل الأمثل لمشاكل التمويل التي تعاني منه منظمات القطاع الثالث والناجمة عن عدم التنوع في مصادر الدخل فيها.

#### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تقديم إطار نظري يشمل المفاهيم المتعلقة بالاستدامة المالية والقطاع الثالث مفاهيم مهمة وحديثة في مجال إدارة الأعمال.

2- التعرف على أبعاد الاستدامة المالية ومتطلباتها.

3- الكشف عن واقع الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث في ساحل محافظة حضرموت.

4- تقديم مجموعة من التوصيات العلمية لمنظمات القطاع الثالث من شأنها أن تسهم في تحسين مستوى العمل بها.

5- تسليط الضوء على المعوقات القانونية والتنظيمية التي تحول دون تحقيق الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث في ساحل محافظة حضرموت.

#### فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وبالاعتماد على الدراسات السابقة تم صياغة فرضيات الدراسة المتمثلة في الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يتوافر مستوى من الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة

القطاع الثالث في تخفيف الأزمة الإنسانية التي تمر بها البلاد، فلولاً لإسهاماتها لكان الأمر أكثر سوءاً، ولكي يصبح القطاع الثالث شريكاً فاعلاً وأكثر إيجابية كان لابد من توفير حل مستدام يسهم في إنجاح مهمة هذه المنظمات ويضمن استمراريتها، مما جعل الاستدامة المالية الخيار الأمثل لاستدامة نشاطها ولمعالجة مشاكلها التمويلية، كل هذا كان يستدعي ويستوجب دراسة واقع الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث العاملة في ساحل محافظة حضرموت، وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيقها محاولة للفت اهتمام إدارتها لاستغلال ما يمكن من الفرص واتخاذ الاستراتيجيات اللازمة للاستجابة للتحديات المالية المتزايدة، مما سبق يمكن للباحثين صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

التساؤل الرئيس الأول: ما مستوى الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت؟ وينبثق منه عدة تساؤلات فرعية وهي:

1- ما مستوى توافر الاكتفاء الذاتي المالي في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت؟

2- ما مستوى توافر تنوع مصادر الدخل في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت؟

3- ما مستوى توافر القدرة على تقديم الخدمات في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت؟

4- ما مستوى توافر الوفاء بالالتزامات المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت؟

5- ما مستوى توافر الاستمرارية في منح الائتمان في أوقات الأزمات في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت؟

التساؤل الرئيس الثاني: ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت؟

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية لدراسة في الآتي:

الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

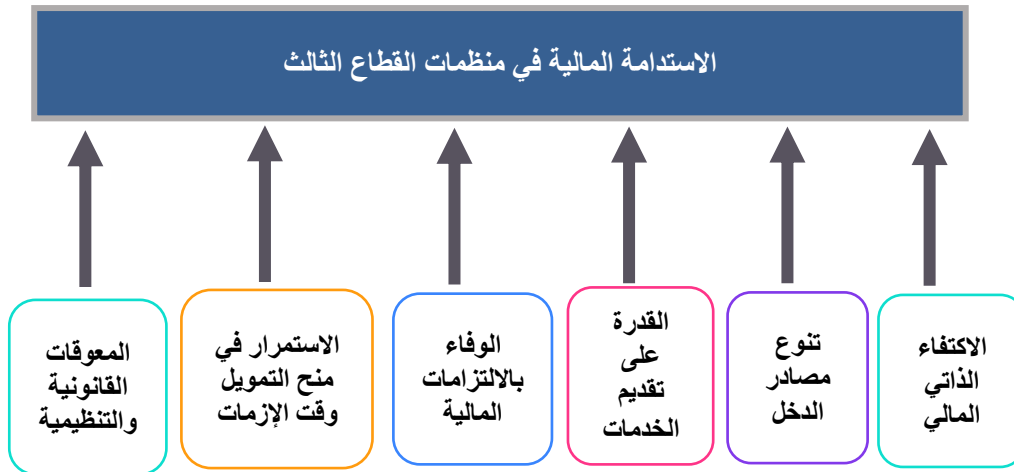
الفرضية الرئيسية الثانية: تتوافر معوقات تحول دون تحقيق الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

ومن هذه الفرضية الأساسية تتبثق الفرضيات الفرعية الآتية:

6- تتوافر معوقات قانونية تحول دون تحقيق الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

7- تتوافر معوقات تنظيمية (إدارية) تحول دون تحقيق الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).  
أنموذج الدراسة:

استناداً لمشكلة الدراسة وأهداف وفرضيات الدراسة قام الباحثان بتصميم أنموذج الدراسة حسب الشكل الآتي:



المصدر: إعداد الباحثين بالاستناد على الدراسات السابقة.

### شكل رقم (1)

والإيرادات على المدى الطويل دون خفض ملائتها المالية، أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية (محمد وسليم، 2020، ص113)، أما بالنسبة للاستدامة المالية المستخدمة

### الإطار النظري والدراسات السابقة:

#### ماهية الاستدامة المالية:

تعرف الاستدامة المالية بأنها: تلك الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق

إلى مصادر خارجية، أي مصدرها ناتج عن مواردها الذاتية (الداخلية).

وتتمثل أهم مصادر الاكتفاء الذاتي في رسوم التسجيل والانتساب، الإيرادات الناتجة من استثمار فائض الأموال، إيرادات الاشتراكات السنوية، إيرادات المرافق والمشاريع الإنتاجية، إيرادات الخدمات التي تقدمها للمستفيدين.

#### 7-2-2 تنوع مصادر التمويل:

إن قدرة منظمات القطاع الثالث على الحصول على مصادر تمويل متنوعة لبرامج طويلة الأمد هي ما يعزز استدامتها المالية ورغم صعوبة صياغة المعادلة التي من شأنها تحديد النسبة المئوية التي يتوجب على منظمات القطاع الثالث تحصيلها من مصادر تمويل متعددة، إلا أن الموازنة بين مصادر التمويل الخارجي والداخلي يصب في جوهر قدرتها على تنفيذ واجباتها وتقديم الخدمات وضمان استقلالية قراراتها، أهدافها واستراتيجياتها كما تشير بعض الدراسات إلى أن 60% من تمويل موازنة أي منظمة غير ربحية يتوجب أن يتحصل من عدد من المصادر (ياسر حسني، 2019، ص 23).

#### الوفاء بالالتزامات:

أصبح المانحون دولاً كانوا أم منظمات أم أفراداً لا يتقون بقدرات الإدارات الحكومية على تنفيذ برامج المنح والتبرعات والإعانات وغيرها من مشاريع التنمية بقدر ثقتهن بالمنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية خصوصاً في السنوات الأخيرة بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة (محمد وآخرون، 2017، ص 22).

حيث إن تفاعل منظمات القطاع الثالث مع محيطها المحلي والوطني هو العامل الذي يكسبها المصداقية والفعالية، فكلما اتجهت هذه المنظمات إلى تلبية الاحتياجات الأولية للمجتمع أثبتت جدارتها وضرورة وجودها، إذ أن المانحين الممولين لا يمولون

في المنظمات فقد تعددت التعاريف حيث تم تعريفها على أنها: القدرة على تكرار الأداء خلال وقت طويل، وإتاحة الاستمرارية في تقديم الخدمات التمويلية للزيائن (حسن وليلى، 2008، ص 11).

وتعرف أيضاً بأنها: قدرة المنظمة على التواجد لمستفيديها على المدى الطويل وعدم وقف الأنشطة الخاصة بالمنظمة بسبب نفاذ المال (محمد بن يحيى، 2016، ص 5)، كما تعرف بأنها: قدرة الجمعية الخيرية على تطوير الموارد على أساس متنوع حتى تتمكن من الاستمرار في هيكلها المؤسسي وإنتاج المنافع للعميل المستهدف بعد توقف الدعم المالي من المانحين (عبدالقادر وجمال الدين، 2018، ص 97). ويتبين لنا من خلال استعراض مفاهيم الاستدامة المالية بأنه قد تختلف الجهات المستخدمة فيها إلا إنها جميعها تبين كيفية الاستمرار في الحصول على الأموال بطرائق متعددة بما يساعد الجهات على تقديم خدماتها بالشكل الذي يضمن بقاءها مدة زمنية طويلة.

#### أبعاد الاستدامة المالية:

#### الاكتفاء الذاتي المالي:

الاكتفاء الذاتي (Bootstrapping) ويُطلق عليه أيضاً التمويل الذاتي هو عبارة عن "القدرات الذاتية للمنظمة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها"، كما يعرف أيضاً بأنه "وسيلة تمويلية هامة وتعد الأكثر استعمالاً حيث تسمح للمنظمة بتمويل نشاطها دون اللجوء إلى أطراف خارجية"، وكذلك يعبر عنه بأنه "الفائض النقدي الذي تحتفظ به المنظمة بعد توزيع الأرباح على المساهمين" كما توضحه العلاقة الآتية: التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة (إيناس ناصلي، 2019، ص 37).

ومن خلال التعريف السابق يمكننا الوصول إلى أن الاكتفاء الذاتي هو قدرة المنظمة على تمويل كافة احتياجاتها وتحقيق الاستمرارية لأنشطتها دون اللجوء

غذاء مدمرة (أوكسفام، 2011، ص20)، ومن الأزمات التي تعاني منها المنظمات أزمات سطحية، أزمات مفاجئة، الأزمة الزاحفة، الأزمة المتراكمة، أزمة يمكن التنبؤ بها، الأزمة التي لا يمكن التنبؤ بها، الأزمات الروتينية، والأزمة الاستراتيجية.

#### الدراسات السابقة:

#### الدراسات العربية:

رمت دراسة (نعمة، والعبيدي، 2020) إلى إعداد برنامج لتدقيق الأداء يستند على بُعد الإيرادات جنبا إلى جنب مع برنامج التدقيق المالي لمصادر الإيرادات، والتركيز على العلاقة بين التزام المنظمات غير الحكومية والمتمثلة باللجنة الأولمبية الوطنية العراقية- عينة الدراسة- بأبعاد الاستدامة المالية ومؤشرات تقويم الأداء وتحقيق الاستدامة المالية فيها وقد استخدمت المنهج الاستقرائي وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة دراسة الاستدامة المالية ومؤشراتها ودمجها مع مؤشرات تدقيق الأداء وفق أبعاد الاستدامة المالية الذي من شأنه تحسين الأداء وضمان تحقيق الاستدامة المالية في المنظمات غير الحكومية غير الهادفة إلى الربح وأوصت الدراسة بضرورة وجود برنامج ومؤشرات تدقيق الأداء تخص المنظمات غير الحكومية يعمل على تحسين الأداء ، ووضع خطة استراتيجية طويلة الأجل من قبل اللجنة الأولمبية للإيرادات والعمل على توفير الأموال من خلال تنويع مصادر الدخل.

كما رمت دراسة (منا الله، 2020) إلى إبراز أثر السياسات الاستثمارية في الاستدامة المالية لمؤسسات القطاع الثالث وتوضيح سبل قياسها وفقاً لأسلوب التحليل المالي، واعتمدت الدراسة مناهج متعددة حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، ومنهج دراسة الحالة للمؤسستين الرائدتين في القطاع الثالث الأمريكي

مبادئ وكيان المنظمة ولكن يمولون مساعداتها للناس والمجتمع، واستنادا على ذلك يمكن القول إن أفتاح الممولين ليس بالأمر السهل إذ يجب إقناعهم ليس فقط بضرورة احتياج المجتمع وإنما بقدرة المنظمة على التعامل مع هذه الاحتياجات، ومن ثم فإن قدرة المنظمات على الوفاء بالالتزامات تعني قدرتها على أداء المهام التي تعهدت بالقيام بها والتي من أجلها يقدم المانحون المنح والتمويلات، إذ أنه كلما أدت المنظمة مهامها بالشكل المتفق عليه كسبت ثقة الممولين الأمر الذي يؤدي إلى استمراريتها وتحقيق استدامتها المالية.

#### القدرة على تقديم الخدمات:

تقدم منظمات القطاع الثالث مجموعة واسعة من الخدمات للمجتمع، حيث تساعد في منع تغول القطاع الحكومي وتمده، كما تسد نقص خدماته، وفي الوقت نفسه تكبح جماح القطاع الخاص وجشعه (محمد وآخرون، 2017، ص13)، وتقدم المنظمات خدماتها في عدد من المجالات منها المجال الاجتماعي، المجال السياسي، المجال الاقتصادي.

#### الاستمرار في منح التمويل وقت الأزمات:

إن الأزمات هي ظاهرة غير مستقرة تمثل تهديداً مباشراً وصريحاً لبقاء المنظمة واستمراريتها وهي تتميز بدرجة معينة من المخاطرة وتمثل نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة تعود إلى نتائج غير مرغوبة تؤثر سلباً في كفاية وفاعلية متخذ القرار وتؤدي إلى خسارة مادية ومعنوية وجسدية تؤثر في سمعة المنظمات ومكانتها ومستقبلها (غسان وخالد، 2015، ص13).

وتتعرض منظمات القطاع الثالث إلى أزمات مختلفة حيث يعيش عالم اليوم تغيرات في الخارطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويعاني عشرات الملايين من البشر من أزمات إنسانية، وفي شرق أفريقيا وحدها واجه أكثر من 13 مليون إنسان أزمة

على أثر تطبيق نمط الإدارة الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر العاملة بولاية الخرطوم في ظل الأثر الوسيط للانتشار، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبيان أداة رئيسية لجمع البيانات، ويتكون مجتمع الدراسة من (17) منظمة حيث تم توزيع الاستبيان على عينة إحصائية قصدية حجمها 204 مفردة، وذلك بواقع (12) مفردة لكل منظمة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الإدارة الاستراتيجية يؤثر بشكل إيجابي في أبعاد الاستدامة المالية، كما أن أكثر أبعاد الانتشار تأثيراً على الاستدامة المالية هو سعة الانتشار، وأكثر أبعاد التشغيل، وأقلها تأثيراً هو الاكتفاء الذاتي المالي، وأوصت الدراسة بتوجيه اهتمام التصميم الإستراتيجي بمنظمات التمويل بالسودان نحو بناء الانتشار بحيث يكون مؤثراً بشكل أكبر في أبعاد الاستدامة المالية، كذلك توجيه اهتمام التنفيذ الإستراتيجي بمنظمات التمويل الأصغر بالسودان نحو تنفيذ الإستراتيجيات الإدارية بحيث يحقق أهداف الاستدامة المالية.

كما قامت دراسة (فوزي، وفتحي، 2019) بتقديم تصور مقترح يركز على تعزيز قدرات الاستدامة المالية لمنظمات التعليم الجامعي المصرية وقد استهدف البحث ما هو أبعد من تعرف مصادر تمويل التعليم الجامعي المصري إلى تعرف أبعاد تحقيق الاستدامة المالية، ومتطلباتها من خلال عرض وتحليل الأسس النظرية والفكرية للاستدامة المالية، والكشف عن أوجه تحقيقها من خلال تجارب بعض الجامعات الأجنبية، وتم التوصل من خلاله إلى أن مفهوم الاستدامة المالية من المفاهيم المعقدة التي يحتاج تطبيقها إلى مقاربات وتخصصات علمية متنوعة فهي بالنسبة للمنظمة الجامعية تعني تأمين

والمالي، كما استخدمت العديد من الأدوات العلمية والعملية المتكاملة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الاستدامة المالية أمر ضروري لتحقيق مؤسسات القطاع الثالث لأهداف إنشائها حيث تتطلب منهم انتهاج سياسة استثمارية تعتمد على تنويع التوظيفات الاستثمارية لأصولها بغية الوصول إلى الأداء المالي المستدام، كما تم التوصل إلى أنه تتوافر لدى المنظمات الخيرية بحسب طبيعتها جملة من الخيارات الاستثمارية لتنمية أصولها وتتعلق هذه الخيارات بالأسلوب الاستثماري ومجالات الاستثمار المسموح به، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أثر الإدارة المالية في مؤسسات القطاع الثالث من أجل التزويد بالبيانات المالية من تقاريرها المعدة بهذا الخصوص ومعالجتها مالياً من أجل قياس الأداء المالي ومعرفة مدى استدامها.

وتناولت دراسة (عيسى، 2019) ماهية الاستدامة المالية من منظور المنظمات غير الربحية الفلسطينية، وإيجاد نقطة ارتكاز من شأنها توجيه المنظمات غير الربحية والمعنيين بشؤونها لاتخاذ الإجراءات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تحسن استدامتها المالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد طبقت هذه الدراسة على (283) منظمة غير ربحية مسجلة في الوزارة الداخلية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها أن توفر موارد مالية من اطراف خارجية هو المؤثر الأساسي في الاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية، وأن المنظمات غير الربحية تواجه تحديات متزايدة لتحقيق الاستدامة المالية، وأوصت الدراسة باهتمام المانحين الخارجيين والمحليين بالاستدامة المالية من حيث نمط التمويل طويل الأمد أو التركيز على برامج ذات ديمومة الذي من شأنه أن يُعكس بشكل إيجابي على المنظمات غير الربحية ويرقى بمستوى أدائها.

فيما رمت دراسة (برير، والحاكم، 2019) إلى التعرف

زيادة قدرتها على تمويل مشاريعها وأن إدارة العلاقة مع المانحين تتضح من خلال الجهود التي بذلتها لإنشاء شبكات من التحالفات مع مختلف المنظمات المانحة وأن نظم الإدارة المالية تظهر في السياسات المالية السليمة المتبعة لترشيد أموالها وبينت كيف أن جميع هذه العوامل أثرت تأثيراً مهماً في تحقيق الاستدامة المالية في المنظمات غير الحكومية، وتوصي الدراسة إلى تنفيذ مختلف الأنشطة المدرة للمداخيل بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي المالي لاسيما في ضوء انخفاض الدعم المقدم من المانحين كما توصي بالاهتمام بتنمية العلاقة مع المانحين وكذلك تطوير نظم الإدارة السليمة.

فيما تناولت دراسة (Mohamed & Muturi, 2017) تحديد ما إذا كانت المنظمات غير الحكومية المحلية في بلاد بونت في الصومال مستدامة وتحديد العوامل التي تؤثر في الاستدامة المالية فيها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، واستهدفت عينة مكونة من 94 شخصاً من فريق الإدارة بالمنظمات غير الحكومية وقد تم جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبيانات، وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً لتتويج الدخل والخطط الإستراتيجية المالية على تحقيق الاستدامة المالية بينما أن مصادر التمويل ليست مهمة في تحديد الاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية ومن ثم توصي بزيادة تنوع مصادر الدخل وتبني إستراتيجية التخطيط المالي من قبل المنظمات غير الحكومية من أجل تحسين الاستدامة المالية فيها . ورمت دراسة (Ngahu, Mutinda, 2016) إلى تحديد تأثير قدرة تعبئة الموارد المالية وأنظمة الرقابة المالية الداخلية في الاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية في مقاطعة ناكورو، وتم جمع بيانات الدراسة باستخدام الاستبيان، وتمثل مجتمع الدراسة في 168 مدير برنامج ومديري منح ومحاسبين في 56 منظمة

مصادر مالية وتمويل كافٍ على مدى زمني طويل وأظهر البحث أيضاً أن هناك فجوة كبيرة بين الواقع الحقيقي للاستدامة المالية وما تطمح إليه كافة الجامعات ولا بد أن يركز أي توجه الدولة/الجامعات المصرية نحو أي مقارنة لتحقيق الاستدامة المالية على ضمانات تحقيق التوازن بين الاستقلالية الذاتية للمنظمة الجامعية مقابل الرقابة الحكومية، والتوجه نحو الاستثمار أو الربحية مقابل ضمان الحفاظ على الوظائف والأهداف الأصلية للمنظمة الجامعية.

#### الدراسات الأجنبية:

رمت دراسة (Hayoung, 2019) إلى تحليل محددات سلوك التبرع فيما يتعلق بالحملات التلفزيونية لجمع التبرعات من أجل تعزيز القدرة المالية للمنظمات غير الربحية وذلك من خلال الوصول إلى المانحين المحتملين والتأثير فيهم لتسهيل الحصول على المنح الخيرية لمنظمات القطاع غير الربحي، وقد تم إجراء مسح عام وحددت عينات عشوائية من الجمهور الذين يشاركون في التبرعات بما يزيد عن 20 عاماً بغض النظر عن الجنسية وتم جمع البيانات الأولية من العينة عن طريق الاستبيانات، وأظهرت نتائج الدراسة أن التعاطف العاطفي مع الحملات التلفزيونية يؤثر في سلوك التبرع مما يدفع المانحين إلى التبرع للمنظمات غير الربحية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية فيها.

فيما سعت دراسة (Milelu, 2018) إلى بيان أثر عوامل الاستدامة المالية والمتمثلة في تنوع مصادر الدخل وإدارة العلاقة مع المانحين وتطبيق نظم الإدارة المالية على المنظمات غير الحكومية في نيروبي، بكينيا واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وقد تكونت عينة الدراسة من (100) موظف وتم جمع البيانات بوساطة الاستبيان، وقد أظهرت النتائج أن تنوع الدخل في المنظمات غير الحكومية يؤدي إلى



الاستبيانات التي تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 29 مستجيباً، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تمويل المانحين يدور حول الإعانات المالية والحكومية وهي أكثر مصادر التمويل تفضيلاً في حين كان تمويل الديون أقلها تفضيلاً، وقد أوصت الدراسة إلى أنه يجب على إدارة المنظمات اختبار تأثير استراتيجيات إدارة المخاطر من خلال التدقيق الداخلي ورصد وتحليل الاتجاهات والنسب للتحقق من المؤشرات الرئيسية في النتائج، كما يجب على المنظمات ممارسة الانضباط المالي السليم لتمكينها من الوقوف خاصة إذا سحب المانحون دعمهم.

#### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات من المصادر الثانوية مثل الدراسات السابقة والدوريات العلمية والكتب لبناء الجانب النظري، كما تم استخدام الأسلوب الميداني لجمع البيانات الأولية من خلال تصميم استبانة تحوي جميع أبعاد الاستدامة المالية موضوع الدراسة من خلال آراء عينة الدراسة.

#### مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الطاقم الإداري بمنظمات القطاع الثالث المصرح نشاطها في ساحل محافظة حضرموت والبالغ عددها (324) منظمة، وقام الباحثون باختيار عينة عشوائية مكونة من (97) منظمة، وقد شكلت هذه العينة نسبة 30% من إجمالي مجتمع الدراسة، واستهدفت الدراسة ثلاثة أشخاص من الطاقم الإداري في كل منظمة حيث بلغ حجم العينة المستجيبة (187) موظفاً وموظفة.

غير حكومية مسجلة عاملة في المقاطعة وتم اختيار حجم عينة من 96 مستجيباً وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة موجبة بين داخلية نظم الرقابة المالية والاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية ، كذلك وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين تعبئة الموارد المالية والاستدامة المالية حيث لاحظ أن تعبئة المورد المالي تعد إحدى محددات الاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية وكانت أهم توصيات الدراسة تتمثل في وضع أنظمة رقابية داخلية لتعزيز مراقبة الأنشطة والمعاملات المالية للمنظمة، وضرورة القيام بتعزيز إستراتيجيات تعبئة الموارد المالية لأجل تعزيز الاستدامة المالية للمنظمة.

وتناولت دراسة (Ashmarina, et al , 2016) الحاجة إلى الاستدامة المالية كونها الهيكل الأمثل لمصادر التمويل لأي كيان تجاري كما أنها أهم عامل في التنمية المستدامة والاستقرار التنظيمي سواء داخلياً أو خارجياً، و قد تم عمل الدراسة على أساس التحليل المالي لإحدى أكبر شركات السيارات الروسية على أنها تمثل الاتجاهات الرئيسية للصناعة بأكملها بحيث يمكن تصنيفها على أنها حالة الدراسة ، وكان من أهم نتائج الدراسة إثبات أهمية الاستقرار المالي وتأثيره في استقرار المنظمة للعمل بفاعلية في بيئة السوق التنافسية المتغيرة.

كما رمت دراسة (kombo, et al , 2011) إلى تقييم تأثير إستراتيجيات إدارة المخاطر في الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر، وقد استهدفت الدراسة مؤسسات التمويل الأصغر داخل بلدية كيسي في كينيا، حيث تم جمع البيانات عن طريق

## جدول رقم (1) مجتمع وعينة الدراسة

| عينة الأفراد |        | العينة الكلية<br>( العينة من المنظمات ) | المجتمع<br>(إجمالي المنظمات) | البيان |
|--------------|--------|---|------------------------------|--------|
| مستجيب       | إجمالي |   |                              |        |
| 187          | 291    | 97                                      | 324                          | العدد  |
| %64.3        | %100   | %30                                     | %100                         | النسبة |

المصدر: إعداد الباحثين.

## مصادر جمع البيانات:

تتمثل المصادر المستخدمة في الدراسة لجمع المعلومات على النحو الآتي:

**المصادر الثانوية:** قام الباحثون بمراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة وسيلة ثانوية ونقطة مبدئية لدراسة مشكلة، كما قام الباحثون بجمع المعلومات من خلال الكتب والأبحاث المنشورة وغير المنشورة والتقارير السنوية للمنظمات الإقليمية والدولية الموجودة على شبكة الأنترنت.

**المصادر الأولية:** تم اختيار الاستبانة وسيلة جمع البيانات الأولية لما لها من ميزات في إعطاء الفرصة للمشاركين بتعبئتها بالوقت الذي يناسبهم مما سينعكس على جودة المعلومات المقدمة.

## الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v 26) وأيضاً برنامج

الأوفيس 2019 EXCLE من برامج مايكروسوفت في تحليل البيانات من أجل وصف خصائص أفراد عينة الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

وقد تنوعت الأساليب الإحصائية التي استخدمت لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، وقد كانت أهم الأساليب المستخدمة في هذه الدراسة: النسب المئوية والتكرارات، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل الارتباط بيرسون، اختبار (t-test)، اختبار التوزيع الطبيعي.

## مناقشة نتائج الدراسة:

## خصائص عينة الدراسة:

لقد تم وصف خصائص عينة الدراسة وذلك حسب البيانات الديمغرافية في الجزء الأول من الاستبانة وهي: (الجنس، المؤهل العلمي، العمر، الخبرة، الصفة الوظيفية، نوع النشاط).

## جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة

| ت | المتغير       | نوع الوصف            | التكرار | النسبة % |
|---|---------------|----------------------|---------|----------|
| 1 | الجنس         | ذكر                  | 151     | 81       |
|   |               | أنثى                 | 36      | 19       |
|   |               | المجموع              | 187     | 100      |
| 2 | المؤهل العلمي | دبلوم بعد الثانوية   | 35      | 18.7     |
|   |               | بكالوريوس            | 108     | 57.8     |
|   |               | ماجستير              | 21      | 11.2     |
|   |               | دكتوراه              | 9       | 4.8      |
|   |               | ثانوية أو أقل من ذلك | 14      | 7.5      |

|     |     |                        |                |   |
|-----|-----|------------------------|----------------|---|
| 100 | 187 | الإجمالي               |                |   |
| 25  | 46  | أقل من 30 سنة          | العمر          | 3 |
| 43  | 81  | ما بين 30 - 40 سنة     |                |   |
| 20  | 37  | ما بين 40 - 49 سنة     |                |   |
| 12  | 23  | من 50 سنة فأكثر        |                |   |
| 100 | 187 | الإجمالي               |                |   |
| 17  | 32  | أقل من 3 سنوات         | الخبرة العملية | 4 |
| 33  | 61  | من 3 سنوات الى 5 سنوات |                |   |
| 26  | 49  | من 5 إلى 10 سنوات      |                |   |
| 24  | 45  | 10 سنة فأكثر           |                |   |
| 100 | 187 | الإجمالي               |                |   |
| 43  | 80  | رئيس المنظمة           | الصفة الوظيفية | 5 |
| 13  | 25  | نائب الرئيس            |                |   |
| 19  | 35  | المسؤول المالي         |                |   |
| 25  | 47  | إدارة مشاريع           |                |   |
| 100 | 187 | الإجمالي               |                |   |
| 44  | 82  | تنموي                  | نوع النشاط     | 6 |
| 27  | 50  | الخيري                 |                |   |
| 10  | 18  | اجتماعي                |                |   |
| 2   | 4   | ثقافي                  |                |   |
| 4   | 8   | صحي                    |                |   |
| 10  | 18  | تعليمي                 |                |   |
| 3   | 7   | أخرى                   |                |   |
| 100 | 187 | الإجمالي               |                |   |

(21) مستجيباً بمعدل 11.2%، ومن ثم فئة الثانوية أو أقل وعددهم (14) مستجيباً بمعدل 7.5%، وأخيراً فئة الدكتوراه وعددهم (9) مستجيبين بمعدل 4.8%، وهذا يدل على أن منظمات القطاع الثالث في حضرموت تتمتع بإدارة عليا ذات مؤهلات علمية جيدة جداً، كما أن ارتفاع نسبة حملة البكالوريوس يعطي دلالة واضحة حول وعي وثقافة العاملين في منظمات القطاع الثالث في حضرموت، وهذا يساعد في تقديم معلومات وبيانات صحيحة ودقيقة للدراسة. وبالنظر إلى الفئة العمرية نجد أن نسبة (43%) من

نلاحظ من الجدول في أعلاه أن نسبة (81%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة هم من الذكور في حين أن ما نسبته (19%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة هم من الإناث، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الحضرمي الذي يتسم بارتفاع نسبة الذكور العاملين في المستويات الإدارية العليا مقارنة بالإناث.

كما يتضح أن معظم أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس إذ بلغ عددهم (108) مستجيبين بمعدل 57.8%، ثم تليها فئة الدبلوم وعددهم (35) مستجيباً بمعدل 18.7%، ثم فئة الماجستير حيث بلغ عددهم

و 19% مسؤولون ماليون، بينما 13% نائب مدير، ونلاحظ أن رئيس المنظمة قد جاء في المرتبة الأولى وهذا يدل على الوصول إلى أعلى مستوى وظيفي بمنظمات القطاع الثالث للحصول على معلومات حول الاستدامة المالية.

كما يتضح أن النشاط (التموي) احتل الترتيب الأول بنسبة (44%) من عينة الدراسة، يليه في الترتيب الثاني النشاط (الخيري) بنسبة (27%) من عينة الدراسة، وجاء في الترتيب الثالث النشاط (الاجتماعي والتعليمي)، (بنسبة 10%) لكل منها من عينة الدراسة، في حين جاء في المرتبة الرابعة النشاط (الصحي) بنسبة (4%) من عينة الدراسة، وفي الترتيب الخامس جاء (غير ما ذكر من أنشطة) بنسبة (3.7%) من عينة الدراسة، بينما جاء في المرتبة الأخيرة النشاط (الثقافي) بنسبة (2%) من عينة الدراسة، والذي يعطي دلالة على شمول عينة الدراسة مختلف أنشطة منظمات القطاع الثالث، وأن معظم عينة الدراسة اتجهت إلى النشاط التموي.

### 13-2 اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى:

الجدول الآتي يظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه "يتوافر مستوى من الاكتفاء الذاتي المالي في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)".

إجمالي أفراد عينة الدراسة يتراوح أعمارهم ما بين 30-40 سنة وهي أعلى فئة من الفئات العمرية المدروسة وأن نسبة (25%) من إجمالي أفراد العينة تبلغ أعمارهم أقل من 30 سنة، ونسبة (20%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة، بينما (12%) من إجمالي أفراد العينة تتراوح أعمارهم من (50%) سنة فأكثر، وهذا يدل على اهتمام منظمات القطاع الثالث العاملة بساحل حضرموت بتعيين الفئات الشابة لاتسامهم بالعطاء والجدية والقدرة على التطوير والتغيير والقيام بالوظائف الموكلة إليهم بأفضل صورة ممكنة.

كما نلاحظ وفق خاصية الخبرة أن في الترتيب الأول لأفراد العينة جاءت فئة الذين تتراوح خبرتهم بين (3-5) سنوات بنسبة (33%) من مجتمع الدراسة، يليهم في الترتيب الثاني الذين تبلغ سنوات خبرتهم من (5-10) سنوات بنسبة (26%) من مجتمع الدراسة، يليها في الترتيب الثالث الذين تبلغ سنوات خبرتهم (10-15) سنوات فأكثر بنسبة (24%) من مجتمع الدراسة، وجاءت في الترتيب الأخير فئة (أقل من 3 سنوات) بنسبة (17%) من مجتمع الدراسة، وهذا يدل على توافر الخبرة الكافية لدى العاملين في هذا المجال، كما تشير هذه النتيجة إلى نوع من الاستقرار الوظيفي لدى أغلب موظفي الإدارة العليا في منظمات القطاع الثالث. وبالنظر إلى الصفة الوظيفية نجد أن 43% من أفراد العينة رئيس منظمة، تليها 25% إدارة مشاريع،

### جدول رقم (3) اختبار (t-test) لجميع فقرات البعد الأول (الاكتفاء الذاتي)

| م | الفقرات   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|-----------------|-------------------|--------|-------------------|
| 1 | تمتلك المنظمة القدرة على تمويل أنشطتها دون اللجوء إلى مصادر خارجية. | 2.60            | 1.09              | 4.968  | 0.000             |
| 2 | لدى المنظمة القدرة على تعديل مصادر التمويل تبعاً للظروف السائدة.    | 3.43            | 1.08              | 5.472  | 0.000             |

|       |       |      |      |  |   |
|-------|-------|------|------|--|---|
| 0.000 | 4.551 | 1.14 | 3.38 | لدى المنظمة كوادر متخصصة في تنمية الموارد المالية.     | 3 |
| 0.001 | 3.223 | 1.16 | 2.73 | تمتلك المنظمة مصادر تمويل ذاتي كافية لتغطية مصروفاتها. | 4 |
| 0.000 | 6.366 | 1.14 | 2.47 | تمتلك المنظمة سيولة عالية.                             | 5 |
| 0.004 | 2.935 | 1.25 | 2.73 | تقوم المنظمة باستثمار أصولها للحصول على تمويل.         | 6 |
| 0.000 | 4.585 | 1.14 | 2.89 | جميع الفقرات   |   |

(0.05)، وبناء على ذلك فإنه توجد دلالة لإجابات عينة الدراسة حول عدم توافر اكتفاء ذاتي ولذا تم رفض الفرضية الفرعية الأولى.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه "يتوافر مستوى من تنوع مصادر الدخل في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)"، وتظهر نتائج اختبارها في الجدول الآتي:

بناء على المؤشرات في أعلاه والتي تشير أن المتوسط الحسابي لفقرات توافر الاكتفاء الذاتي بلغ (2.89) والذي يدل على عدم موافقة عينة الدراسة على تمتع منظمات القطاع الثالث بمستوى من توافر الاكتفاء الذاتي، ونجد أن الانحراف المعياري بلغ (1.14) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

وبالنظر إلى قيمة T نجد أنها بلغت (4.585) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.96)، ووجود مستوى دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة والتي بلغ (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية

#### جدول (4) اختبار (t-test) لجميع فقرات البعد الثاني (تنوع مصادر الدخل)

| م | الفقرات  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------|------------|
| 1 | تحصل المنظمة على تبرعات أو منح بصورة منتظمة      | 3.06            | 1.21              | 0.667  | 0.505      |
| 2 | تحصل المنظمة على منح حكومية.                     | 2.18            | 1.11              | 10.065 | 0.000      |
| 3 | تحصل المنظمة على منح دولية.                      | 2.64            | 1.29              | 3.801  | 0.000      |
| 4 | تحصل المنظمة على منح من المنظمات الأهلية.        | 3.19            | 1.24              | 2.119  | 0.035      |
| 5 | تحصل المنظمة على منح من القطاع الخاص.            | 3.21            | 1.16              | 2.516  | 0.013      |
| 6 | تحصل المنظمة على دخل عن طريق الأوقاف.            | 2.20            | 1.09              | 10.048 | 0.000      |
| 7 | تحصل المنظمة على دخل عن طريق الاشتراكات الدورية. | 2.61            | 1.22              | 4.320  | 0.000      |
|   | جميع الفقرات                                     | 2.73            | 1.16              | 4.969  | 0.000      |

بلغت (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناء على ذلك فإنه توجد دلالة لإجابات عينة الدراسة حول عدم توافر تنوع مصادر الدخل، ولذا تمّ رفض الفرضية الفرعية الثانية. الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الأولى: الجدول الآتي يظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على أنه "يتوافر مستوى من القدرة على تقديم الخدمات في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)".

بالنظر إلى النتائج في أعلاه والتي تشير إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات توافر تنوع مصادر الدخل بلغ (2.72) والذي يدل على عدم موافقة عينة الدراسة على تمتع منظمات القطاع الثالث بمستوى متوسط من توافر تنوع مصادر الدخل، وبانحراف معياري بلغ (1.16) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة. وبالنظر إلى قيمة T نجد أنها بلغت (4.969) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.96)، ووجود مستوى دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة والتي

جدول (5) اختبار (t-test) لجميع فقرات البعد الثالث (القدرة على تقديم الخدمات)

| م | الفقرات   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|-----------------|-------------------|--------|-------------------|
| 1 | تقوم المنظمة بتقديم خدمات في مجال التعليم.                      | 4.05            | 1.13              | 12.804 | 0.000             |
| 2 | تقوم المنظمة بتقديم خدمات في مجال الصحة.                        | 3.69            | 1.24              | 7.607  | 0.000             |
| 3 | تقوم المنظمة بتقديم خدمات في مجال القانون.                      | 2.56            | 1.15              | 5.204  | 0.000             |
| 4 | تقوم المنظمة بتقديم خدمات في مجال مكافحة الفقر.                 | 3.46            | 1.28              | 4.916  | 0.000             |
| 5 | تقوم المنظمة بتقديم خدمات في إدارة مخيمات اللاجئين أو المشردين. | 2.91            | 1.34              | .926   | 0.356             |
| 6 | تقوم المنظمة بتقديم خدمات في مجال الأنشطة الترفيهية             | 2.88            | 1.17              | 1.378  | 0.170             |
| 7 | تقوم المنظمة بتقديم خدمات في مجال التدريب والتأهيل.             | 4.20            | 1.01              | 16.354 | 0.000             |
|   | جميع الفقرات  | 3.39            | 1.18              | 7.269  | 0.000             |

الإحصائية (0.05) وبناء على ذلك فإنه توجد دلالة لإجابات عينة الدراسة حول توافر القدرة على تقديم الخدمات ولذا تمّ قبول الفرضية الفرعية الثالثة. الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الأولى: تنص الفرضية الفرعية الرابعة على أنه "يتوافر مستوى من القدرة على الوفاء بالالتزامات في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)" وتظهر نتائج اختبارها في الجدول الآتي:

بناء على المؤشرات في أعلاه والتي تشير أن المتوسط الحسابي لفقرات توافر القدرة على تقديم الخدمات بلغ (3.39) والذي يدل على موافقة عينة الدراسة حول تمتع منظمات القطاع الثالث بالقدرة على تقديم الخدمات، وبلغ الانحراف المعياري (1.18) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة. وبالنظر إلى قيمة T نجد أنها بلغت (7.269) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.96)، ووجود مستوى دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة والتي بلغت (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة

#### جدول (6) اختبار (t-test) لجميع فقرات البعد الرابع (الوفاء بالالتزامات)

| م | الفقرات  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------|------------|
| 1 | تلتزم المنظمة بالحفاظ على الهدف الرئيسي لوجودها.   | 4.65            | 0.60              | 37.817 | 0.000      |
| 2 | تسعى المنظمة لضمان الحفاظ على القيم والمبادئ التي تؤمن بها.                                | 4.63            | 0.57              | 39.421 | 0.000      |
| 3 | تسعى المنظمة إلى مساندة الفئات المستهدفة من خلال التمويل الذي تحصل عليه من الجهات المانحة. | 4.45            | 0.84              | 23.579 | 0.000      |
| 4 | تلتزم المنظمة بأداء المهام التي تعهدت بالقيام بها.   | 4.54            | 0.66              | 32.023 | 0.000      |
| 5 | تسعى المنظمة إلى كسب ثقة   | 4.56            | 0.61              | 35.304 | 0.000      |
|   | جميع الفقرات   | 4.57            | 0.52              | 41.567 | 0.000      |

وبالنظر إلى النتائج في أعلاه والتي تشير إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات الوفاء بالالتزامات الذي بلغ (4.57) والذي يدل على موافقة عينة الدراسة على أن منظمات القطاع الثالث لديها القدرة على الوفاء بالالتزامات، وبلغ الانحراف المعياري (0.52) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة. ولذا تمّ قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

وبالنظر إلى النتائج في أعلاه والتي تشير إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات الوفاء بالالتزامات الذي بلغ (4.57) والذي يدل على موافقة عينة الدراسة على أن منظمات القطاع الثالث لديها القدرة على الوفاء بالالتزامات، وبلغ الانحراف المعياري (0.52) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الأولى: الجدول الآتي يظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على أنه "يتوافر مستوى من القدرة على الاستمرار في منح التمويل في أوقات الأزمات من منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)".

### جدول (7) اختبار (t-test) لجميع فقرات البعد الخامس (الاستمرار في منح التمويل في أوقات الأزمات)

| م | الفقرات   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | القيمة الاحتمالية |
|---|---|-----------------|-------------------|--------|-------------------|
| 1 | تعمل المنظمة بصورة منتظمة على تقديم التمويل المناسب في كل الظروف.           | 3.59            | 1.13              | 7.092  | 0.000             |
| 2 | تمتلك المنظمة القدرة على استمرار تقديم الدعم المالي في الأزمات المالية      | 3.17            | 1.10              | 2.120  | 0.000             |
| 3 | لدى المنظمة إستراتيجيات واضحة في التعامل مع الأزمات بما يضمن استمرار عملها. | 3.58            | 1.06              | 7.439  | 0.000             |
| 4 | توجد بالمنظمة إجراءات مرنة تساعد على تقديم الدعم المالي في ظل تغير الظروف.  | 3.47            | 1.04              | 6.127  | 0.000             |
|   | جميع الفقرات  | 3.45            | 1.07              | 6.901  | 0.000             |

بناءً على المؤشرات في أعلاه والتي تشير إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات الاستمرار في منح التمويل في أوقات الأزمات والذي بلغ (3.45) وهذا يدل على قبول عينة الدراسة أن منظمات القطاع الثالث تتمتع بالقدرة على الاستمرار في منح التمويل في أوقات الأزمات، وبلغ الانحراف المعياري (1.07) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

#### الفرضية الرئيسية الأولى:

بعد اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الأولى نأتي إلى اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أنه "يتوافر مستوى من الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)" وتظهر النتائج في الجدول الآتي:

وبالنظر إلى قيمة T نجد أنها بلغت (6.901) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.96)، ووجود مستوى دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة والتي بلغت (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة



## جدول (8) اختبار (t-test) لجميع الأبعاد الخمسة لـ (الاستدامة المالية)

| م | الفقرات                                   | الحسابي المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | الاحتمالية القيمة |
|---|---|-----------------|-------------------|--------|-------------------|
| 1 | الاكتفاء الذاتي المالي                    | 2.89            | 0.84              | 1.744  | 0.083             |
| 2 | تنويع مصادر الدخل                         | 2.72            | 0.75              | 4.969  | 0.000             |
| 3 | القدرة على تقديم الخدمات                  | 3.39            | 0.74              | 7.269  | 0.000             |
| 4 | الوفاء بالالتزامات                        | 4.57            | 0.52              | 41.567 | 0.000             |
| 5 | الاستمرار في منح التمويل في أوقات الأزمات | 3.45            | 0.89              | 6.901  | 0.000             |
|   | جميع الفقرات                              | 3.34            | 0.54              | 8.545  | 0.000             |

الإحصائية (0.05)، وبناء على ذلك فإنه توجد دلالة لإجابات عينة الدراسة حول توافر الاستدامة المالية، ولذا تمّ قبول الفرضية الرئيسية الأولى.

الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية:

الجدول الآتي يظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه "تتوافر معوقات قانونية تحول دون تحقيق الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)".

بالنظر إلى النتائج في أعلاه لجميع أبعاد الاستدامة المالية والتي تشير إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات الاستدامة المالية الذي بلغ (3.34) يدل موافقة عينة الدراسة على تمتع منظمات القطاع الثالث بتوافر الاستدامة المالية، وبلغ الانحراف المعياري (0.54) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

وبالنظر إلى قيمة T نجد أنها بلغت (8.545) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.96)، ووجود مستوى دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة والذي بلغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة

## جدول (9) اختبار (t-test) لجميع فقرات المحور الثاني البعد الأول (المعوقات القانونية)

| م | الفقرات  | الحسابي المتوسط | الانحراف المعياري | قيمة t | الاحتمالية القيمة |
|---|--|-----------------|-------------------|--------|-------------------|
| 1 | عدم وجود بيئة قانونية مشجعة.                     | 3.22            | 1.12              | 2.747  | 0.007             |
| 2 | عدم وضوح اللوائح للعاملين بالمنظمة.              | 2.63            | 0.99              | 5.107  | 0.000             |
| 3 | عدم وجود درجة من المرونة في اللوائح بالمنظمة.    | 2.58            | 0.92              | 6.276  | 0.000             |
| 4 | عدم الجدية في تنفيذ اللوائح من قبل بعض العاملين. | 2.68            | 1.05              | 4.162  | 0.000             |
|   | جميع الفقرات                                     | 2.78            | 1.02              | 3.870  | 0.000             |

الإحصائية (0.05)، وبناء على ذلك فإنه يوجد دلالة لإجابات عينة الدراسة حول عدم توافر معوقات قانونية، ولذا تمّ رفض الفرضية الفرعية الأولى. الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الفرعية الثانية على أنه تتوفر معوقات تنظيمية (إدارية) تحول دون تحقيق الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05)، وتظهر نتائج اختبارها في الجدول الآتي:

جدول (10) اختبار (t-test) لجميع فقرات المحور الثاني البعد الثاني (معوقات تنظيمية - إدارية)

| م | الفقرات  | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t | الاحتمالية |
|---|--|-----------------|-------------------|--------|------------|
| 1 | انعدام الوعي الكافي لدى العاملين بمفهوم الاستدامة المالية. | 3.08            | 1.11              | .987   | 0.325      |
| 2 | قلة أو غياب الدراسات والمراجع المختصة بالاستدامة المالية.  | 3.42            | 1.07              | 5.349  | 0.000      |
| 3 | لا تتوفر لدى المنظمة مهارات التخطيط المالي الإستراتيجي.    | 2.93            | 1.15              | .889   | 0.375      |
| 4 | غياب التواصل الفعال مع المانحين.                           | 2.90            | 1.17              | 1.126  | 0.262      |
| 5 | ضعف الجهود المبذولة لأجل تسويق نشاط المنظمة.               | 3.04            | 1.17              | .501   | 0.617      |
|   | جميع الفقرات   | 3.07            | 1.13              | 1.157  | 0.249      |

أصغر من القيمة الجدولية البالغة (1.96)، وعدم وجود مستوى دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة والذي بلغ (0.249) وهو أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، بناء على ذلك فإنه لا يوجد دلالة لإجابات عينة الدراسة حول توافر المعوقات التنظيمية (إدارية)، ولذا تمّ رفض الفرضية الفرعية الثانية.

بناء على المؤشرات في أعلاه والتي تشير إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات المعوقات القانونية والذي بلغ (2.78) يدل على عدم موافقة عينة الدراسة على توافر معوقات قانونية أمام منظمات القطاع الثالث، وبلغ الانحراف المعياري (1.02) بما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

وبالنظر إلى قيمة T نجد أنها بلغت (3.870) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.96)، ووجود مستوى دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة والذي بلغ (0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة

بالنظر إلى النتائج في أعلاه والتي تشير إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات المعوقات التنظيمية (إدارية) والذي بلغ (3.07) يدل على قبول عينة الدراسة لتوافر المعوقات التنظيمية في منظمات القطاع الثالث، وبلغ الانحراف المعياري (1.13) بما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة. وبالنظر إلى قيمة T نجد أنها بلغت (1.157) وهي

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث بساحل محافظة حضرموت عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) وتظهر النتائج كما يلي:

بعد اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الثانية نأتي إلى اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه "تتوافر معوقات تحول دون تحقيق

**جدول (11) اختبار (t-test) لجميع فقرات المحور الثاني (المعوقات ككل)**

| م | الفقرات                 | المتوسط | الانحراف | قيمة t | الاحتمالية<br>القيمة |
|---|-------------------------|---------|----------|--------|----------------------|
| 1 | المعوقات القانونية      | 2.78    | 1.02     | 3.870  | 0.000                |
| 2 | معوقات تنظيمية (إدارية) | 3.07    | 1.13     | 1.157  | 0.249                |
|   | جميع الفقرات            | 2.93    | 1.08     | 2.513  | 0.040                |

محافظة حضرموت مشاكل متعددة في تنوع مصادر الدخل، حيث إنها تعتمد بدرجة كبيرة على جهات محدودة في تمويل نشاطها.

3- تمتلك منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت القدرة على تقديم خدمات متنوعة.

4- تتميز منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت بقدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها تجاه المجتمع.

5- تتمتع منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت بالقدرة على الاستمرار في تقديم المنح في أوقات الأزمات.

6- يتوافر مستوى من الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت، إذا بلغ معدل توافر أبعاد الاستدامة المالية فيها.

7- تمتلك منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت للوائح قانونية مرنة تتيح المجال أمامها لتطبيق الاستدامة المالية.

8- توجد بعض المعوقات التنظيمية التي تحول دون تطبيق الاستدامة المالية في منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت.

بناء على المؤشرات في أعلاه والتي تشير إلى أن المتوسط الحسابي لأنواع المعوقات والذي بلغ (2.93) يدل على عدم قبول عينة الدراسة لوجود المعوقات القانونية والتنظيمية في منظمات القطاع الثالث، وبلغ الانحراف المعياري (0.82) بما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

وبالنظر إلى قيمة T نجد أنها بلغت (0.157) وهي أصغر من القيمة الجدولية البالغة (1.96)، وعدم وجود مستوى دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة والذي بلغ (0.040) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، بناء على ذلك فإنه يوجد دلالة لإجابات عينة الدراسة حول عدم توافر المعوقات ولذا تم رفض الفرضية الرئيسية الثانية.

**نتائج الدراسة:**

بناء على مناقشة النتائج يمكن تلخيص أبرز نتائج الدراسة في الآتي:

1- تعاني منظمات القطاع الثالث من انخفاض الاكتفاء الذاتي بعداً من أبعاد الاستدامة المالية في المنظمات العاملة في محافظة حضرموت.

2- تواجه منظمات القطاع الثالث العاملة في

**توصيات الدراسة:**

بناء على النتائج توصي الدراسة بالتوصيات الآتية:

1- العمل على تبني آليات لتحقيق الاكتفاء الذاتي في منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت.

2- السعي نحو تنويع مصادر الدخل في منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت :

3- المحافظة على مستوى تقديم الخدمات المتنوعة والمستدامة التي تغطي مجالات مختلفة والعمل على التطوير الدائم لها.

4- المحافظة على مستوى وفاء منظمات القطاع الثالث في محافظة حضرموت بالالتزامات التي تعهدت القيام بها والتي من أجلها يقدم المانحون المنح الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كسب ثقتهم، وإقناعهم بقدرتها على التعامل بأمانة مع احتياجات المجتمع.

5- الاستمرار في تبني الإستراتيجيات الواضحة التي من شأنها أن تساعد المنظمات على التعامل الفعال مع الأزمات المالية بما يضمن استمرارها في تمويل أنشطتها وبرامجها المختلفة.

6- تحث الدراسة منظمات القطاع الثالث على ضرورة السعي الدائم نحو تطبيق الاستدامة المالية في ذلك لما لها من أثر إيجابي في تحقيق الاستقرار المالي وتفعيل تأثير هذه المنظمات في تنمية وتطوير المجتمع.

7- الاستمرار في اتباع اللوائح القانونية الفعالة التي لا تحد من إمكانيات الأفراد العاملين بالمنظمة والتي تتناسب مع متطلبات تحقيق الاستدامة المالية والتأكد من تطبيقها بالشكل الأمثل داخل المنظمة.

8- العمل على معالجة القصور في الجوانب التنظيمية في منظمات القطاع الثالث العاملة في محافظة حضرموت.

### المراجع:

- 1- أسامة محمد بربر، علي عبدالله الحاكم، أثر تطبيق نمط الإدارة الاستراتيجية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر العاملة بولاية الخرطوم في ظل الدور الوسيط للانتشار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 1، السودان، 2019.
- 2- أوكسفام، الأزمات في ظل نظام عالمي جديد، فبراير 2011، [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org).
- 3- إيناس ناصلي، التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المنظمة الاقتصادية دراسة حالة منظمة اتصالات الجزائر المديرية العملياتية خنشلة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019.
- 4- بوكريدي عبد القادر، سحنون جمال الدين، صناديق الاستثمار الوقفية كألية لتحقيق الاستدامة المالية للجمعيات الخيرية، ورقة بحثية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 4، المركز الجامعي تيمسويلت، الجزائر، 2018.
- 5- ثروت عبد الحميد عبد الحافظ، محمد فتحي عبدالرحمن، تحقيق الاستدامة المالية بالجامعات المصرية في ضوء تجارب بعض الجامعات الأجنبية: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة التربوية، المجلد (1)، العدد الثاني والعشرون، مصر، 2019.
- 6- حسين عبدالمهدي نعمة، صبيحة برزان العبيدي، تدقيق لمصادر الإيرادات في المنظمات غير الحكومية ودوره في تحقيق الاستدامة المالية فيها، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المعهد الدولي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 15، العدد 50، العراق، 2020.
- 7- حسن صبحي العباسي، ليلي عبد الكريم الهاشمي، اتفاقية بازل مدخل للاستدامة المالية، ورقة مؤتمر، العراق، 2008.
- 8- غسان قاسم السلامي، خالد عبدالله العيساوي، إدارة الأزمات الأزمات والتطبيقات، الدار المنهجية للطباعة والتوزيع عمان، الطبعة الأولى، 2015.
- 9- مارتا كولبورن، مسار جديد للمضي قدماً: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، منتدى سلام اليمن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، اليمن، فبراير 2010.
- 10- محمد بن يحيى آل مفرح، الاستدامة المالية في المنظمات غير الهادفة للربح" أسس نظرية وخطوات تطبيقية، طبعة خاصة بالتزامن مع منتدى الأوقاف، 2016.
- 11- محمد عبدالله أسلومي وآخرون، القطاع الثالث ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مركز بن خلدون للدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الكويت، 2017.
- 12- محمد كريم قروف، سليم العمراري، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2018/1990)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020.
- 13- محمد مهدي منا الله، أثر السياسات الاستثمارية في تحقيق الاستدامة المالية لمؤسسات القطاع الثالث، دراسة حالة منظمة (HMC) الأمريكية ومنظمة (WANCorp) الماليزية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2020.
- 14- ياسر حسني عيسى، محددات الاستدامة المالية للمنظمات غير الربحية الفلسطينية في محافظة بيت لحم، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الإدارة والاقتصاد، جامعة القدس، فلسطين، 2019.
- 15- Alice Kombo, Wesonga Justus, Noah Murumba, Makworo Edwin, An Evaluation of the Impact of Risk Management Strategies on Micro-Finance Institutions' Financial Sustainability: A Case of Selected Micro Finance Institutions in Kisii Municipality, Kenya, Educational Research, Vol.2(5), 2011.
- 16- Park Hayoung , Financial Sustainability of Nonprofit Organizations: Determinants of Donation Behavior in relation to TV Fundraising Campaign , THESIS Submitted to KDI School of Public Policy and Management In Partial Fulfillment of the Requirements For the Degree of MASTER OF DEVELOPMENT POLICY, December, 2019.
- 17- Ezekiel Milelu , factors affecting financial sustainability for non-governmental organisations , A Research Project Unpublished Submitted to the Chandaria School of Business in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Masters in Business Administration , United states international university – Africa , Nairobi, Kenya , 2018 .
- 18- Silvanus Muthoka Mutinda, Solomon Ngahu, Determinants of Financial Sustainability for Non-Governmental Organizations in Nakuru County , Kenya, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), Volume 18, Issue 9, Department of Business Administration, JKUAT, September, 2016, pp81-88.
- 19- Svetlana I. Ashmarina , Anna S. Zotova , and Ekaterina S. Smolina , Implementation of Financial Sustainability in Organizations through Valuation of Financial Leverage Effect in Russian Practice of Financial Management , international journal of environmental & science education , VOL. 11, NO. 10 , Economic University, Samara, Russia , 2016, PP. 3775-3782.
- 20- Mohamed , Willy Muturi , factors influencing financial sustainability of local non –governmental organizations , International Journal of social sciences and Information Technology , Vol 3 Issue 2 , Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology , Puntland, Somalia , May 2017 , ISSN 2412-0294 .

## **The status of financial sustainability in the third sector organizations in Hadhramaut Governorate Coast: Yemen: A field study**

**Khaled Mohammed AlJabri    Asia Hussain Aideed    Tameem Alabed Bamousa'a  
Habeebh Awadh Khabah    Abeer Omer Bin Break    Asma'h Abdulmon'im Alahmadi  
Mohammed Salem Almakhzoomi    Ali Nasser Bazreeq**

### **Abstract**

The study sought to reveal the reality of financial sustainability in the third sector organizations in Hadhramaut Coast, and to determine its dimensions and its achievement requirements. In addition, it sought to identify the legislative and regulatory obstacles that prevent its application in the organizations. The study relied on the descriptive analytical method, where information was collected from secondary sources such as previous studies, books, etc., in addition to its reliance on the questionnaire as a main tool for collecting primary data. This data was also analyzed and processed using SPSS Program and some other statistical methods. A random sample of 97 organizations was identified for the study, with 187 individual samples, which constituted 30% of the total organizations authorized to operate in Hadhramaut Coast.

The choice of this percentage is due to a number of difficulties that the researchers faced, most notably the lack of accuracy in the data given to them by the Social Affairs Office. The study reached a set of results, the most important of which are:

The third sector organizations operating in Hadhramaut governorate face problems in diversifying their sources of income. These organizations have regulatory obstacles that prevent their implementation of financial sustainability. The study presented many recommendations to various parties, including recommendations for the Senior Management, recommendations for those interested, and recommendations for the future studies. The most prominent of these recommendations were:

Working on adopting mechanisms to achieve self-sufficiency in the third sector organizations by focusing on projects that generate self-income and contribute to providing self-sufficiency opportunities for the organization, thus ensuring the decline of its dependence on external funding, and the need to address the shortcomings in the organizational aspects by adopting a set of mechanisms, most notably building advanced operational plans, programs and projects necessary to achieve financial sustainability, and attracting cadres specialized in the development of financial resources.

**Keywords:** financial, sustainability, third sector organizations.